

السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية
الرؤية الوطنية 2030 أنموذجاً

Social Policies for the Empowerment of Women in Saudi Arabia
National Vision 2030 is a model

أ/ اعتدال مقبول الحربي، المملكة العربية السعودية

Mail:Etedal.alharbi@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/11/05

تاريخ الاستلام: 2019/10/27

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس للتعرف على السياسات الاجتماعية التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة السعودية بشكل عام ولتلك السياسات التي اعتمدتها الرؤية الوطنية 2030 بشكل خاص، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل واستقراء كل ما صدر من قرارات وأنظمة خاصة بتمكين المرأة السعودية وايضاً استطلاع البرامج والمشاريع التي تستهدف تمكين المرأة وتحديد الآليات وفق الرؤية التنموية الوطنية 2030، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها أن هناك سياسات اجتماعية متكاملة ومتدرجة من حيث التشريع والتطبيق منذ تأسيس المملكة العربية السعودية وحتى الرؤية الوطنية 2030 التي جاءت بالقرارات والأنظمة والبرامج واللوائح التي أسهمت بشكل كبير في تمكين المرأة السعودية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعزيز دورها القيادي بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين عبر زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة وذلك من خلال تقلدها المناصب الوظيفية القيادية

الكلمات المفتاحية: السياسية الاجتماعية؛ التمكين؛ الرؤية الوطنية 2030.

Abstract:

The main objective of the study was to identify the social policies undertaken by the Kingdom of Saudi Arabia to empower Saudi women in general and those policies adopted by the National Vision 2030 in particular. To achieve this objective, the study relied on the descriptive and analytical approach through reviewing, analyzing and extrapolating all decisions and special regulations. Empowering Saudi women and also exploring programs and projects aimed at empowering women and identifying mechanisms according to the National Development Vision 2030, The study concluded a number of results, most notably that social policies are integrated and progressive in terms of legislation and implementation since the establishment of Saudi Arabia until the National Vision 2030, which came with decisions, regulations, programs and regulations that contributed significantly to the empowerment of Saudi women in all areas of social, economic and political and strengthen their role Leadership for gender balance through increased participation of women in leadership positions

keyword : Social Politics ; Empowerment ; National Vision 2030

مقدمة:

للمرأة مكانة مرموقة في الإسلام حيث يتأسس وضع المرأة في الدين الإسلامي على مبدأ المساواة مع الرجل، سواء في مكانتها الإنسانية وعضويتها في الأمة والمجتمع، أو مسئوليتها العليا في الاستخلاف على الأرض لإعمارها وتحمل الأمانة التي تتطلب الاختيار والإرادة، فالمرأة في نظر الدين الإسلامي إنسان كامل الأهلية والمسئولية عن أعماله مثل الرجل كما ينص القرآن الكريم في قوله تعالى "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" (آل عمران- آية 195) وقد أكدت هذه النظرة من خلال "بيعة النساء" التي حدثت في صدر الدعوة الإسلامية وكانت بمثابة

حجر الزاوية في بناء الأمة الإسلامية على ما يشبه "العقد الاجتماعي" الذي أعقبته البيعة العامة بين الرسول الكريم وسائر المسلمين، ولم تكن دلالة هذه البيعة دينية فحسب، بل كانت سياسية واجتماعية وثقافية بادرت بها النساء وسبقن الرجال (جمعة، 2005، ص157)، ومن ثم فإن إطلاق المساواة لتشتمل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية يعتمد على النصوص الصريحة والسوابق التاريخية الموثقة في الإسلام وهي عملية تاريخية وثقافية مستمرة، فمن حق المرأة عندما تأخذ نصيبها الوفير من المعرفة والعلم والتأهيل أن تساهم في خدمة مجتمعها بكل طاقاتها وإمكاناتها.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حجم الاهتمام الدولي بقضايا المرأة، ذلك أن السعي لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار يمثل جانباً مهماً من جوانب الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والعمل على ضمان مشاركتها الفاعلة في المجتمع، حيث أدى هذا الاهتمام إلى زيادة هذه المشاركة في دول العالم المختلفة وإن كانت متفاوتة ما بين دولة وأخرى تبعاً للإجراءات التي تتخذها هذه الدول للوصول للنساء إلى مواقع رئيسة ترتبط باتخاذ القرار.

ولما كان الاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً الجزء الأكثر جموداً والأصعب في مواكبة التغيرات المحلية في المملكة العربية السعودية والأكثر ارتباطاً بمصالح المجتمع منها بمصالح النساء أنفسهن، فقد أصدرت الحكومة السعودية عدد من القرارات التي تواكب هذه التحولات والتغيرات التي تشهدها المملكة والمرأة في الآونة الأخيرة، وتأتي هذه القرارات أيضاً متوافقة مع بعض بنود الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي انضمت لها المملكة العربية السعودية مع الحفاظ على كل ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد جاءت هذه الدراسة لتبين تلك الجهود وخصوصاً المرتبطة بالرؤية التنموية 2030.

مشكلة الدراسة :

يحتل موضوع تمكين المرأة مرتبة متقدمة في العمليات التنموية بشكل عام بل أصبح معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، حيث أن السعي لدعم

وتمكين المرأة في كافة الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية يعد مطلباً سعت له كافة المجتمعات العالمية، إلا أنه واجه وما زال يواجه العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي أسهمت في إعاقة هذا المطلب، والمجتمع السعودي ليس بمعزل عن هذه المجتمعات فقد بذلت حكومة المملكة العربية السعودية جهود لرسم السياسات الاجتماعية الخاصة بتمكين المرأة بشكل يتوافق مع متطلبات الخطط التنموية إلا أنها واجهت عدة معوقات، وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع السياسات الاجتماعية والجهود الرسمية السعودية التي استهدفت تمكين المرأة وتعزيز حقوقها منذ تأسيس المملكة مروراً بالأنظمة والقوانين، والاتفاقات الدولية التي صادقت ووقعت عليها المملكة انتهاءً بالرؤية الوطنية 2030 وما تضمنته من أهداف وبرامج لتمكين المرأة السعودية ورفع مساهمتها في التنمية الوطنية.

ومما سبق فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالوقوف على واقع السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية تمكين المرأة السعودية وقد عبرنا عن مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: " ما واقع السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية ؟ "

تساؤلات الدراسة :

1. ما السياسات التي تقوم بها في المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة السعودية؟
2. ما هي الآليات التي اعتمدتها الرؤية السعودية 2030 لتمكين المرأة السعودية؟
3. ما هي النتائج التي حققتها الرؤية 2030 في مجال تمكين المرأة السعودية؟
4. ما الصعوبات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. السياسات التي تقوم بها في المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة السعودية.
2. الآليات التي اعتمدتها الرؤية السعودية 2030 لتمكين المرأة السعودية.
3. النتائج التي حققتها الرؤية 2030 في مجال تمكين المرأة السعودية.

4. الصعوبات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية: تسعى الدراسة إلى أن تمثل إضافة إلى التراكم المعرفي حول قضايا تمكين المرأة فيما يخص المشاركة والاسهام في عملية التنمية.

الأهمية العملية: قد تتوصل هذه الدراسة لنتائج تثير اهتمام المسؤولين عن رسم السياسات الاجتماعية وصناع القرار في المملكة العربية السعودية والمهتمين بقضايا تمكين المرأة من خلال تفعيل الآليات والإجراءات الكفيلة بتفعيل عملية تمكين المرأة، والقيام بالضرورات الداعمة لتمكين المرأة للمساهمة في عملية التنمية، والمساهمة في تجاوز العقبات التي من الممكن أن تعيق عمليات تمكين المرأة، وما يمكنه أن ينعكس على تحقيق أهداف الرؤية التنموية 2030.

1. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

السياسات الاجتماعية:

هي إحدى الأدوات والوسائل التي يتم تصميمها مع برامج وأنشطة عديدة في إطار خطة تنفيذية لتحقيق أهداف ومضامين التنمية الاجتماعية والمجالات التنموية الأخرى الاقتصادية والثقافية وغيرها.

فمصطلح السياسة الاجتماعية يعبر عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجيهات الصادرة عن الحكومة والمؤسسات المختصة بهذا الشأن، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق انجازات تنموية محددة تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته. (السروجي وآخرون، 2007م، ص18).

ولو تطرقنا لبعض تعريفات السياسة الاجتماعية نجد أن العالم مارشال عرفها بأنها "سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق

المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها".

وعرف العالم تاونسيد السياسة الاجتماعية بأنها "مجموعة اساليب التدخل التي يجب ان تتبناها التنظيمات الصناعية المهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق اغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول الى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتأمين الدخل بما يؤدي لمواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع" ..

ويعرفها الدكتور ماهر ابو المعاطي " بأنها القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء ايدولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً الى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع".

وتشير موسوعة ويكيبيديا إلى أن السياسة الاجتماعية هي "توجيهات ومبادئ وتشريعات وأنشطة تؤثر على الظروف المعيشية وتساعد في رفاهية الإنسان وهي جزء من السياسة العامة التي تهتم بالقضايا الاجتماعية".

وقد وصف مركز مالكومينر السياسة الاجتماعية في جامعة هارفرد بأنها "سياسة عامة طبق في مجالات عده كالرعاية الصحية والخدمات الإنسانية والعدالة الجنائية والظلم والتعليم وأخيراً العمالة" كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها الأحداث التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع".

أما المنظور العربي للسياسة الاجتماعية فيحددها "بمجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة".

وتعتبر السياسة الاجتماعية جزءاً من السياسة العامة في المجتمع تصدر عن هيئات لها هذه الصلاحيات وذلك على اعتبار أن السياسة العامة هي الإطار العام بعيد المدى المعبر عن أهداف المجتمع ومدى طموحه والموجه لسلوك الأفراد والمنظمات لتحقيق تلك الأهداف وذلك الطموح في كافة المجالات التي من ضمنها المجال الاجتماعي. (علي، 2003م، ص 15)

التعريف الإجرائي:

ويمكن تعريف السياسات الاجتماعية بأنها التشريعات والقوانين والإجراءات والتوجيهات الصادرة من حكومة المملكة العربية السعودية لرسم مجموعة الخطط والبرامج من قبل الجهات المختصة لتحديد الحاجات الاجتماعية التي تأخذ بالحسبان موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فضلاً عن الأيدولوجية السائدة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة والخاصة بالمرأة باعتبارها مواطنة لها حق المشاركة الفعالة في كافة الأنشطة والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع السعودي.

مفهوم التنمية :

التنمية لغة: هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

وقد خلصت الأمم المتحدة بعد دراسات عن أوضاع التنمية (1950-1956) بتعريف عملية التنمية بأنها تلك العمليات التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة.

كما جاء أيضاً في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1997 التنمية بأنها عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وهذه

الخيارات ليست نهائية أو ثابتة. وبغض النظر عن التنمية فإن عناصرها الأساسية الثلاثة تشمل القدرة على العيش حياة طويلة وفي صحة جيدة، واكتساب المعرفة، والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة. ولا تقف التنمية عند هذا الحد، فالناس أيضاً يقدرون جيداً الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والإنتاج.

وتعد التنمية بمفهومها الشامل والعام عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أو في المنظمات أو في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها، ولا تقتصر التنمية على جانب واحد أو مجال واحد فقط من المجالات الحيائية بل تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية والنفسية والعقلية والطبية والتعليمية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيش لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة.

والتنمية الاجتماعية هي "عملية تخطيط "تضم جميع الجهود والأعمال لوضع الأسس والمرتكزات وتصميم السياسات واعداد البرامج والمشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة، بهدف إقامة مجتمع قوامه أفراد واعين لحقوقهم وواجباتهم ومتمسكين بانتمائهم لوطنهم وهويتهم السياسية والثقافية، ومتآلفين مع بعضهم ضمن وحدته وطنية متماسكة، تسخرطاقاتها لتحقيق المصالح العامة والرفاه الفردي والمجتمعي . وتكوّن مجتمعاً من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي والنهوض بالوطن، وفي مواجهة التحديات والمشكلات الحاضرة وتجاوزها من أجل تحقيق مستقبل أفضل، ومجتمع قادر على حشد جميع قواه واطلاق طاقاته ليكون متميزاً ومتجدداً وموكباً للعصر وقادر على منافسة الآخرين في رحاب العالم الجديد الذي بات منفتحاً ومتصلاً مع بعضه البعض،

مجتمع تتقلص فيه المشكلات الفردية والمجتمعية وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالعدل والإنصاف بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية سواء بسواء.

تمكين المرأة:

التمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنميط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى. يعرف التمكين بوصفه "فعل اجتماعي يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فردياً وجماعياً، وتحقيق الفاعلية وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

وفي تعريف آخر للتمكين وهو "عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد البشر في أن يتحكموا في حياتهم الخاصة، وهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها البشر في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم".

وأيضاً يعرف التمكين بأنه عملية اجتماعية متعددة الأبعاد : تتم على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وتنقل بينها جميعاً دون أن تقتصر على صعيد بعينه، ومن جهة أخرى هي عملية تجمع بين المستويين الفردي والمجتمعي وذلك حين تفترض أن تمكين الفرد يؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين المجتمع.

وعملية تغييرية : تستهدف حصول الأفراد على القوة وتفترض أن هذا يتم من خلال اكتساب المعلومات الخاصة بهم وبالبينة التي يعيشون فيها، ومن خلال التطلع نحو العمل مع الأفراد والمؤسسات من أجل إحداث التغيير المطلوب في المجتمع.

التعريف الاجرائي:

ويمكننا تعريف تمكين المرأة بأنها مشاركة الفعالة للمرأة في كافة الأنشطة والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع السعودي في ضوء الرؤية التنموية السعودية 2030.

الرؤية التنموية السعودية 2030

هي رؤية تنموية شاملة أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان، ولي العهد وزير الدفاع حفظه الله، و أعلن عنه بتاريخ 25 أبريل 2016م والتي تسعى إلى العمل على وضع أسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنموية كافة، التي ترتبها بدرجة عالية جدا على دخل النفط، إلى نمط اقتصادي وتنموي يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، بالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان، كونه الركيزة الأولى والأهم في أي مجتمع كان، وبالاعتماد على الفرص والموارد الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، وتوظيف عائدات تلك المسارات الإنتاجية باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع، والدفع بها إلى مستويات أفضل مما هو قائم عليه الوضع الراهن، وبما يحفز منشآت القطاع الخاص على زيادة مساهمتها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.

2. الأطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري للدراسة :

تعد السياسة الاجتماعية محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد ويوضح مجالات وخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية من أجل تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على الخدمات وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات تجاه الأهداف المجتمعية. (حمزة، 2015م، ص335) فهي بمثابة المعيار الفاصل الذي يحكم مدى نجاح الدولة في رعاية أبنائها، بل أصبحت الحكومات في الدول المتقدمة والرأسمالية على وجه الخصوص تنجح وتستمر في الحكم بمقدار ما توليه من رعاية واهتمام بالسياسات الاجتماعية.

وتشمل السياسات الاجتماعية المتكاملة (مجموع الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص

المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية، وقد عالجت في الوقت ذاته إلى جانب قضايا الانصاف والاحتواء والحقوق جميع أوجه الانتاج وإعادة الانتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي) ومن المفاهيم الخاطئة الشائعة حول السياسات الاجتماعية هو الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية عي مرادف للخدمات الاجتماعية كالصحة والرعاية وما إلى ذلك. (الأمم المتحدة-الإسكوا، 2008، ص7).

وتدخل السياسة الاجتماعية ضمن الجهود الإصلاحية في مواجهة المشكلات الاجتماعية، حيث تشكل السياسات الاجتماعية من البرامج التي توجه لحل مختلف المشكلات، لتسعي السياسية الاجتماعية إلى الارتقاء بنوعية الحياة في أي مجتمع، وفي بناء السياسة الاجتماعية نجد من الضروري الأخذ بالاعتبار البعد العالمي باعتبار أن كثير من المنظمات والقوى الدولية من الممكن أن تلعب دوراً في انجاز بعض المشروعات من خلال الدعوى للمشاركة في مناقشة السياسات الاجتماعية المتعلقة ببعض المشروعات. (الأمم المتحدة-الإسكوا، 2008، ص72).

وهناك عناصر للسياسة الاجتماعية وهي عبارة عن مكونات جزئية تتداخل وتتكامل بعضها مع البعض الآخر لتخرج لنا في النهاية ذلك الكل الموحد الذي نطلق عليها السياسة الاجتماعية، وتتمثل عناصر السياسة الاجتماعية التي يجمع عليها المختصين والخبراء في الجوانب التالية:

القرارات: واتخاذ قرارات السياسة الاجتماعية هي عملية سياسة من الدرجة الأولى ويقوم بتلم العمليات مجموعة متعددة من الأفراد والأجهزة ذات الصلاحية والمخول لهم سلطة اتخاذ القرار واصداره ومن بين هذه الأجهزة رئيس الدولة ومجلس الوزراء واللجان المختصة، وبجانب هذه الأجهزة هنالك الأشخاص المسؤولين عن السياسة الاجتماعية في مجال السلطة التشريعية الممثلة في مجلس الشعب ورجال القضاء وكذلك المستشارين ذوي الاختصاص والخبراء. (المهدي، 2001م، ص71).

الايديولوجية السائدة في المجتمع: ويقصد بالأيديولوجية هي أفكار مذهبية يعتنقها الغالبية العظمى من المجتمع وهي الفلسفة الموجهة لسلوم المجتمع بطبقاته كافة وهي

خليط من الذات الثقافي والاجتماعي والحضاري والآداب العامة المتفاعلة معاً لشعب من الشعوب. (أحمد، 1970م، ص365).

الأهداف بعيدة المدى: والأهداف هي الغايات المطلوب تحقيقها حتى يتمتع أفراد المجتمع بالرفاهية ومن بين الأهداف العامة التي تسعى الدول إلى تحقيقها توفير مظلة التأمينات تشمل جميع الأفراد مثل توفير فرص التعليم لكل المواطنين وتوفير كافة برامج الرعاية للأطفال والشباب والفئات الخاصة وغيرها. (عويس-الأفندي، 1994، ص160)

مجالات العمل الاجتماعي: تحدد السياسة الاجتماعية مجالات العمل الاجتماعي ويمكن توضيحها كالتالي بالنسبة لفئات الرعاية حيث يجب التركيز أولاً على الطفولة بوصفها صناعة المستقبل ويلها الشباب ثم العمال المنتجون وأخيراً المسنون.

الاتجاهات الملزمة والمنظمة للعمل الاجتماعي: ويقصد بها القواعد والمبادئ التي تحدد أبعاد العمل ومستواه، وتتحدد أهم الاتجاهات العامة حسب كل مجتمع. (المهدي، 2001م، ص74)

وعليه تعبر السياسة الاجتماعية عن تفكير منظم لسلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة، فهي تمثل مبادئ وإجراءات توجيه العمل الاجتماعي وتنظيمه، فهي تشبع أيديولوجية المجتمع وتعبر عن أهدافه العامة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية والفئات الأولى من الرعاية وكيفية رعايتها. (أحمد، 1970م، ص250)

ويمكن تحديد أهمية السياسة الاجتماعية فيما يلي:

1. تدرس السياسة الاجتماعية الوضع الراهن وتقيم الخدمات الاجتماعية والوقاية من ظهور المشكلات وسوء الإدارة للمنفذين وإعداد الأهداف قصيرة الأمد وطويلة الأمد والعمل على تحقيقها من خلالها وتعبئة الجهود وتنظيمها للوصول بالمجتمع إلى اتخاذ أهداف بعيدة المدى.

2. تعمل السياسة الاجتماعية على تقدير الحاجات الاجتماعية وتحديد أولوياتها بدراسة التغيرات الاجتماعية من أجل التخفيف من المشكلات الاجتماعية المصاحبة لهذا التغير.
 3. تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة الارتجال والعفوية في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات، وتوضيح مجالات العمل وأسلوبه واتجاهاته وأسلوب القائمين على الأمور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ.
 4. يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أمثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توافرها أو يكون مطلوب توافرها.
 5. بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع حيث إنها تمثل مستوى من التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية وتضع أساساً واضحاً لعلاقات الأجهزة والبرامج والجهود التي يسهل معها وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها.
 6. تعمل السياسة الاجتماعية على إيجاد لغة مشتركة بين القائمين على التخطيط الاجتماعي وبين الأجهزة المحلية بهدف الربط بين برامج التنمية الاجتماعية والرعاية وبين التنمية الاقتصادية والتأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية وضمان تحقيقها.
- وللسياسة الاجتماعية أهداف عدة منها تنمية الموارد البشرية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية وذلك من أجل تدعيم الشعور بالانتماء والتضامن الاجتماعي والمواطنة، تحقيق أقصى مستويات التعاون والتوازن والتكامل بحيث تعمل كافة الأجهزة في إطار السياسة الاجتماعية، وبذلك فإن السياسة الاجتماعية تحدد عن طريق التشريعات الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات والتي تمكن من إعداد البرامج وتحدد مصادر التمويل اللازم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع. (السروجي وآخرون، 2007م، ص10)

و يعتبر التمكين (Empowerment) من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية. فعملية التمكين تعنى العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات

يعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع.

أنواع التمكين:

وقد حصر منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية الأنواع الرئيسية للتمكين في الآتي:

http://fappd.org/?page_id=22942

- التمكين الاجتماعي: وهذا النوع من التمكين يركز على مجموعة من الأمور، وهي زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وإقليمياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع – إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها – رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة – العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.
- التمكين الاقتصادي: فمن الملاحظ أن التبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدرتها على رعاية نفسها، لذلك يهدف التمكين الاقتصادي إلى – زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل – مدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية – العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.
- التمكين السياسي: الذي يتبلور في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية

والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية.

- **التمكين القانوني:** يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال - العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة - مدى توعية المرأة العربية في حقوقها القانونية - تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء سواء في ظل الاختلال أو غيره
- **التمكين المؤسسي:** الذي يهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض في مجال المرأة، وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة، والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات>(عبيد، 2012 م ، ص23).

وارتبطت دراسة السياسات الاجتماعية لتمكين المرأة بعدة نظريات ومنها:

2.2.1. نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory

وترى هذه النظرية أن استثمار الإنسان في نوع معين من التعليم ستكون نتيجته زيادة فرصة هذا الإنسان (رجل كان أو امرأة) في الحصول على وظيفة مع ارتفاع في الدخل للارتباط التاريخي ما بين مزيد من التعليم وارتفاع الدخل.

وتزعم نظرية رأس المال البشري بأن الاختلافات في الاستثمار في رأس المال البشري بين الرجال والنساء يمكن تفسيرها كنتيجة لعقلانية حساب التكلفة إلى المنفعة (Becker, 1993, 1991)، فهناك افتراض قائل بأن المرأة لديها تفضيلات أقوى من الرجل نحو الأسرة والعمل المنزلي، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على خياراتها في مجال العمل، حيث تصبح خيارات المرأة متجهة نحو المناصب ذات الأجور المنخفضة والمسارات الوظيفية الأقل تقدماً وتطوراً إن هذا الافتراض يؤكد أن النساء يخترن بشكل عقلائي ومقصود نوعية معينة من الوظائف التي تمكنهن من الجمع بين الأعباء الوظيفية والأعباء المنزلية.

ونتيجة إلى ذلك يصبح الاستثمار- بالنسبة للنساء- في التعليم والعمل والتدريب أقل فائدة أو ربحية، حيث أن المعرفة التراكمية تصبح قديمة وغير مطلوبة (Blau et al.

(2006; Tam 1997; Mincer 1962) ، ولذلك فإن النساء يستثمرن أقل من الرجال في مجال التعليم والتدريب، حيث تستخدم نظرية رأس المال البشري مفهوم "الاختيار الذاتي" لتفسير اختلاف نسب تمثيل الرجال والنساء في بعض المهن، وبالتالي ظهور سوق عمل فيها تمييز بين النوعين (Polachek, 1981)

مدخل الصراع القيمي:

لمفهوم "القيمة" معان وتفسيرات متعددة، إلا أن معظم التعاريف المقترحة في علم الاجتماع تتفق على وجود عنصر واحد بعينه في كلتعريف، وهو ذلك العنصر القائم في كلقيمة كتعبير عن الغايات والأهداف النهائية، أو كت تحقيق لكل أغراض الفعل الاجتماعي. ويمكن تعريف القيم على أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعيا، والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية. (أحمد، 1985: 316)

وحيث أن المجتمع الحديث هو مجتمع معقد يشتمل على أعداد كبيرة من الجماعات المتباينة في اهتماماتها وقيمها، فإنه من الطبيعي أن تتعارض هذه القيم وتتصارع مع بعضها البعض مما يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية. (Julian and Kornblum, 1983: 15)

ويؤدي الصراع القيمي في المجتمع الحديث إلى إيجاد مشاكل اجتماعية من خلال طريقتين توضح الأولى أن الصراع القيمي يساعد على ظهور المشاكل الاجتماعية من خلال تصارع المفاهيم الخاصة بالظروف الاجتماعية المرغوبة وغير المرغوبة، بينما تشير الثانية إلى أن الصراع القيمي يحتضن البلبلة والتشويش الذي يشجع الانحراف الشخصي. (الحيدري، 200 أ: 204-205)، وعليه فأن هذا المدخل النظري يمكن أن يفسر لنا بعض الجوانب المتعلقة بمعوقات تمكين المرأة في الكثير من المجتمعات .

2.2.2. نظرية الدور الاجتماعي The Role Theory

تشير هذه النظرية إلى أن لكل جماعة اجتماعية بنية اجتماعية يتربك من مجموعة من المراكز التي يشغلها أعضائها، ومجموعة من الأدوار المقترنة بتلك المراكز، وهي النماذج السلوكية المتوقعة المصاحبة لتلك المراكز، ويكفل البنية الاجتماعية

استمرار وانتظام الوحدة الاجتماعية في أداء وظائفها، كما تربطها النظرية كذلك أن جانباً كبيراً من السلوك البشري يتسقوي أخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز أو المكانة الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي، فتوقعات الآخرين تعمل كدليل يسترشد به الأفراد في سلوكهم، ويوجه تصرفاتهم الاجتماعية، وأن مفهوم الشخص لذاته يتكون من خلال هذه التوقعات الاجتماعية، وإذا ترسخت هذه التوقعات الاجتماعية فإنها تضغط و توجه السلوك لدى الأفراد (العربي، 1999: 41)

نظرية التحيز ضد القيادات النسائية والنتائج عن عدم انسجام الأدوار

Role Congruity Theory of Prejudice Toward Female Leaders

تفترض هذه النظرية أن التناقض الملاحظ بين الدور التقليدي "الدور الجندي" للمرأة والدور القيادي يقود إلى شكلين من التحيز ضد المرأة:

- اعتبار النساء أقل تفضيلاً من الرجال كشاغلين محتملين للمناصب القيادية.
- تقييم السلوك المطلوب لشغل المنصب القيادي كأقل تفضيلاً حينما يكون صادراً من امرأة.

وتوضح النظرية أن هذا التحيز ينشأ من العلاقة التي يفترضها المجتمع بين خصائص الفرد كعضو في جماعة ما، وبين متطلبات الدور الاجتماعي التي يشغله هذا الفرد أو يطمح إليه، فاحتمالية وجود التحيز تظهر حين يتمسك أفراد المجتمع بصورة نمطية معينة عن جماعة اجتماعية، وتكون هذه الصورة غير منسجمة مع الخصائص والسمات التي يعتقد بأنها لازمة للنجاح في فئات معينة من الأدوار الاجتماعية. وعندما تجتمع الصورة النمطية التي ينبغي أن يكون عليها الفرد في جماعة ما مع دور اجتماعي لا ينسجم مع هذه الصورة، ينقص هذا التناقص من تقييم هذا العضو من الجماعة كشاغل - أو شاغل محتمل - لهذا الدور المتناقض. (Eagly&Karau, 2002: 573-574)

ولتوضيح المعتقدات والتصورات حول النساء والرجال استعانت النظرية بمفهوم الدور الاجتماعي والدور الجندي، فالدور الاجتماعي هو التوقعات التي يشترك

ففي المجتمع والتي تنطبق على مركز اجتماعي معين أو على عضو من فئة اجتماعية معينة، أما الدور الجندري فيمثل المعتقدات المرتبطة بخصائص النساء والرجال. وحسب (Eagly1987) فإن هذه المعتقدات تمثل أكثر من مجرد تصنيف للخصائص بين الجنسين، فهي تمثل أسس معيارية بالشكل الذي يجعلها تحدد السلوك والصفات المطلوبة أو المرغوبة من الجنسين.

وتأتي أهمية نظرية الدور الاجتماعي في صياغة هذه النظرية من خلال فكرة أن الأدوار تحتوي على نوعين من التوقعات أو المعايير، وحسب العالمين كيبالديني وتروست (1998) فإن للأدوار نوعين من المعايير: المعايير الوصفية وهي التوقعات المتوافق عليها حول ما يفعله أعضاء جماعة ما في الحقيقة، والمعايير المسبقة أو "الفرضية" وهي التوقعات المتوافق عليها حول ما يفترض أن يقوم به أعضاء جماعة ما أو ما يجب عليهم فعله. والمعايير الوصفية هي مرادفة للتعريف النفسي للصور النمطية لأعضاء الجماعة، ولكن المعايير الفرضية تضيف عنصر الإلزامية الذي لا يضاف عادة في بناء الصور النمطية. ولذلك مصطلح الأدوار الجندرية يشير إلى المزيج بين المعايير الوصفية والمعايير الفرضية المرتبطة بالرجال والنساء.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة كاظم (2016) بعنوان: معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي،

تهدف الدراسة الى معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية من أجل خدمة وتنمية مجتمعهما، ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات التي تعيق تمكين المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعهما، باختلاف النوع. ومن أجل تحقيق هذه الاهداف فقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريقه دراسة الظاهرة كمياً وكيفياً، وذلك بتحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة واختيرت العينة التي كان عددها (214) بالطريقة العشوائية العنقودية، توصلت نتائج البحث الى

أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيراً العوامل الشخصية.

دراسة أبو رية (2015) بعنوان: دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية، انتخابات البلدية 2105 أنموذجاً،

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية، وتحديدأ في الانتخابات البلدية التي جرت في عام 2015، والتي شاركت فيها المرأة-ولأول مرة- كناخبة ومرشحة، واعتدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل عدد من الصحف الرسمية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى عدد من التقارير الصادرة عن منظمات سعودية وعربية وعالمية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها بأن المجتمع المدني في المملكة يبذل جهود من أجل تمكين السياسي للمرأة السعودية وإن كانت لا تزال في بداياتها، مما يتطلب من مؤسساته بذل مزيد من الجهد الذي يساعد على تمكين المرأة وذلك في ضوء اتجاه حكومة المملكة إلى التمكين السياسي للمرأة السعودية.

دراسة الحلبي(2015) وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسه على مسؤوليتها الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على مسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال الكشف عن العلاقة بين وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية ومسؤوليتها الاجتماعية، والتعرف على مستوى وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التعرف على العوامل الأكثر تأثيراً على مستوى وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وأخيراً التعرف على تأثير المتغيرات الديموقرافية للدراسة (الحالة الاجتماعية- المستوى التعليمي- العمر- الوظيفة- الدخل الشهري- المدينة- الخلفية الثقافية) على وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وعلى أداءها لمسؤوليتها الاجتماعية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة،

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية واداءها للمسؤولية الاجتماعية.

دراسة الغامدي (2014) بعنوان: معوقات وصول المرأة السعودية إلى المناصب القيادية في القطاع العام

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات وصول المرأة السعودية إلى مناصب قيادية في القطاع العام، من خلال الإجابة على تساؤلين رئيسيين: ما المعوقات الثقافية التي تمنع المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية في القطاع العام؟ وما المعوقات الشخصية التي تمنع المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية في القطاع العام؟ وللإجابة على هذين التساؤلين اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات. حيث تم تطبيق الدراسة في جامعة الملك عبد العزيز على عينة اختيرت بطريقة عشوائية طبقية نسبية مكونة من (111) موظفة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن المعوقات الثقافية ليست ذات أهمية في منع وصول المرأة إلى المناصب القيادية، حيث أن غالبية العينة يؤكدن على أحقية المرأة وقدرتها على شغل المناصب القيادية، كما أكدت غالبية العينة على الموقف الداعم من آباءهن أو أزواجهن في حالة توليهم مناصب قيادية، وأظهرت الدراسة أن الآراء الفقهية المتشددة نحو عمل المرأة في المناصب القيادية لا تعد عائقاً نحو سعي النساء إلى هذه المناصب. ومن ناحية أخرى، توصلت الدراسة أن المعوقات الشخصية لها الأثر الأكبر في تعطيل وصول المرأة إلى المناصب القيادية، حيث كشفت نتائج الدراسة عن محدودية طموح المرأة و ضعف رغبتها في الوصول إلى المناصب القيادية رغم قدرتها على التوفيق بين الأعباء الأسرية وأعباء منصبها الحالي، ورغم حرصها على التدريب وتطوير الذات. وخلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات منها: إجراء هذه الدراسة على شرائح مختلفة ومتنوعة من المجتمع وفي مناطق مختلفة من المملكة، رفع حصة المرأة من المناصب القيادية تدريجياً للاستفادة من الكفاءات النسائية في تطوير الحركة التنموية في المملكة في كافة المجالات، وتهيئة المناخ العام لقبول فكرة تمكين المرأة ووجودها في مواقع صناعة القرار.

دراسة دفع الله (2014) بعنوان: دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية وابرار التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركة المرأة سياسياً واجتماعياً من خلال دراسة تجربة مشاركة المرأة في الحكومات المتعاقبة 1956-2010م، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي من خلال المصادر والكتب والمقالات وأوراق العمل والوثائق التاريخية ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها بأنه على الرغم من التطور النوعي والاجتماعي للمرأة السودانية منذ الاستقلال والذي كان نتاجاً للتعليم من جانب وما كفله لها القانون من حقوق وواجبات إعطاها أولوية خاصة من خلال التمييز الايجابي في قانون الانتخابات لعام 2008م لم يحث تغير في اتخاذ قرار إدماج النوع وتمثيلة تمثيلاً عادلاً في كافة النشاط المجتمعي والسياسي أو تغير الثقافة الذكورية.

دراسة الكندري (2013) بعنوان: مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية ومحدداتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: الكويت نموذجاً،

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن مكونات السياسة الاجتماعية القطاعية بشكل عام من خلال تحديد هذا المفهوم والوقوف على أولوياته ومتطلباته في المجتمع المحلي بحكم كونه أحد النماذج الخاصة بدول الخليج العربي ومن أبرز هذه المكونات قضايا المرأة بشكل عام، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النقدي الذي يعرض الواقع ويقدم بعض التصورات والرؤى المستقبلية لهذا الواقع، وقد توصلت الدراسة بعرضها للنموذج الكويتي إلى أن ما أقرته السلطة التشريعية من بعض القوانين أكدت على المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين في الحقوق والواجبات وقد انعكس ذلك على أحداث التغيرات في واقع المرأة الكويتية بالمجتمع المحلي.

دراسة عبيد (2012) تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة، نموذج كلية المجتمع جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة شندي،

هدفت الدراسة إلى أهمية التعليم والتمكين بالنسبة للمرأة والبنات ومدى فائدتهما في التنمية المستدامة بالنسبة للمرأة والبنات والدور الذي تلعبه المرأة في التنمية المستدامة والنهوض به، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بجانب المنهج التاريخي، ومن أهم نتائج الدراسة أن تعليم المرأة وتمكينها هما الأساس بالنسبة للتنمية المستدامة في المجتمع السوداني، كما أن للأعلام دور فعال في تنمية المرأة وتوعية المجتمع بحقوق المرأة والتأكيد على قيم العدل والحقوق والواجبات والحرية والمساواة وتصحيح المفاهيم الخاصة تجاه مهمة المرأة في الحياة ومحاربة الأعراف والعادات البالية والضارة التي لا تساعد في تنمية المرأة، وأخيراً التأكيد على أن معالجة مشكلة الفقر يمكن المرأة من التنمية المستدامة الشاملة.

دراسة الخرشة (2010) التمكين السياسي للمرأة الأردنية.

استهدفت الدراسة تحليل التمكين السياسي للمرأة الأردنية من حيث آلياته والتركيز على واقع مشاركة المرأة الأردنية في العمل السياسي، ومن ثم التعرف على المعوقات التي تشكل عائق أمام تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق أخذ عينة المبحوثين من طلاب جامعة مؤتة، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أبرزها ارتباط التمكين السياسي للمرأة الأردنية بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وأهلية المجتمع لانخراط المرأة في العمل العام والعمل السياسي، أن هناك تحسن في وضع المرأة السياسي داخل المملكة الأردنية نتيجة بعض التعديلات التشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية، وأنه على الرغم من تجديد الخطاب السياسي الرسمي على أهمية وضرورة المشاركة السياسية للمرأة وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي في المجال السياسي إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي مازال منخفض.

ثابت، (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ابعاد التمكين الكيفي والمهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي، والكشف عن الفروق بين الفئات الرئيسية للعينة من حيث مستوى التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات في قطاع التعليم الحكومي وبلغ حجم العينة 315 مفردة موزعة على ثلاث فئات رئيسية هي: فئة الإدارة العليا وهيئة التدريس والاداريات، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت نسباً تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع داخل كل مؤشر من مؤشرات التمكين وهي على النحو التالي: على مستوى التمكين المهني حققت تمكيناً على مستوى اتخاذ القرارات وخصوصاً الإداريات، والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والذي ارتفع في فئة الإدارة العليا بنسبة الثلث. أما على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة في عينة الدراسة على مؤشر اتخاذ القرارات تمكيناً في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات، والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية. أما على مستوى مؤشر الاستقلال والأمان الاقتصادي فلم يتحقق للمرأة العاملة مستوى من التمكين وخصوصاً فيما يتعلق بملكيتهما للأصول والممتلكات. أما على مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة في عينة الدراسة تمكيناً على مؤشر العضوية في المنظمات وأنشطة الجمعيات الأهلية، وفيما يخص اتخاذ القرارات الأسرية فقد حققت تمكيناً فيه بينما لم تحقق تمكيناً بالنسبة لنوعية القرارات وموقف الزوج نحو قراراتها ومشاركته في المسؤوليات المنزلية.

الدراسات الاجنبية:

دراسة (2015) Latif Female Political Participation in South Asia المشاركة السياسية للمرأة في جنوب آسيا،

تستهدف الدراسة معرفة تصور الذكور عن مشاركة المرأة السياسية ومستوياتها المختلفة، وكشف العوامل التي تؤثر على هذه التصورات و دور مؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الغير الحكومية في تشكيل تلك التصورات تجاه مشاركة المرأة في السياسة بشكل عام، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال أخذ العينات المتعمدة وإجراء المقابلات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تحيل دون مشاركة المرأة بالسياسية ومنها العامل الديني حيث يعتقد أن النساء يجب أن لا يسمح لهن بالمشاركة في السياسة لأن الدين لا يسمح لهن بالاختلاط، وايضاً العامل الاقتصادي فالغالبية العظمى من النساء يعتمدن مالياً على الرجال وبذلك هن لا يستطيعون الإقدام أو الاعتراض دون موافقة أسرهن وبذلك فإن العقلية الأبوية هي من العوامل الرئيسية التي تعرقل المرأة في مجال السياسة.

قامت الامم المتحدة-(2008) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بدراسة نظرية،

ترى هذه الدراسة أن المجتمعات حققت تقدماً ملحوظاً على صعيد الاعتراف بالحقوق الاجتماعية لمختلف المجموعات والفئات وقد ادرجت الحقوق والمفاهيم والتطبيقات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات مع وضع نظم الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان، والاعتراف بدور نقابات العمال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن هذه الحقوق، وأكدت الدراسة إلى حاجة المجتمعات، ولا سيما مجتمعات البلدان النامية إلى تضافر الجهود من أجل التخلص من آفة الفقر. كما بحثت اللجنة (الاسكوا) مفهومي الانصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص من منظور صنع السياسات العامة، وقد خلصت الدراسة ضرورة وضع ضمان اجتماعي كامل وشامل للجميع، واستنتجت الدراسة أن مساهمات السياسة الاجتماعية المتكاملة من سياسات النمو الاقتصادي في آن واحد، وكذلك أوضحت الدراسة أن الليات الناجحة لتنفيذ السياسة الاجتماعية المتكاملة تركز على مبادئ أساسية تنظم نماذج دمج الانصاف الاجتماعي في التنمية البشرية على المستويات الثلاثة التالية: صياغة

السياسات، وبناء توافق الآراء، وتقديم الخدمات وهذه المبادئ هي الحقوق الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي وإعادة التوزيع الاجتماعي.

دراسة A Kande (2007) بعنوان: **The Evolution of Women In Middle Eastern Politics** تقييم السياسية الشرق الأوسطية للنساء في البرلمان.

إن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بدأ الخضوع تدريجياً إلى التغير الثقافي لصالح زيادة مشاركة المرأة في السياسية، ولقد استفادت بلدان مختلفة من مختلف القارات من زيادة مشاركة المرأة السياسية ويمكن القول أنه يمكن حدوث هذا النوع من النجاح في الساحة السياسية في هذا الجزء من العالم، تمثل لبنان على سبيل المثال موقعاً متوسطاً في الإقليم من حيث أنها أكثر ليبرالية ولديها مجتمع مدني أكثر تقدماً ولكن لازالت المرأة لم تتغلغل في السياسية، وفي سياق أوسع للمشاركة النسائية المنخفضة في السياسية على مستوى العالم فإن الشرق الأوسط يعاني من تمثيل أقل للمرأة في السياسية، وكوسيلة نحو التطوير والوحدة الدولية فإن المرأة تشكل نوعاً ما مصدر غير مستعمل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، وتهدف الدراسة على توفير معلومات وتوصيات لإظهار الفرص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة.

قام برنامج الأمم المتحدة (2005) بإجراء دراسة حول **Women's Political Participation Increasing But Still Limited** تزايد المشاركة السياسية ولكنها لازالت محدودة.

من خلال تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005، ركزت الدراسة على أهمية نظام الكوتا النسائية الذي يؤدي إلى وصول مزيد إلى البرلمان، إلا أن دور المرأة في صنع القرار الحكومي لا يزال تجميلي ومقيد ولازالت العملية السياسية في الدول العربية بعيدة عن تمثيل المرأة واحتياجاتها وهموما، إلا أن الضغط الاجتماعي لصالح حقوق المرأة أسفر عن بعض التغيرات الايجابية حسب تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005 نحو نهضة المرأة في العالم العربي. "لقد كانت طبيعة مشاركة المرأة بشكل عام في الحكومة رمزية، محصورة في حقائب وزارية صغيرة ومشروطة ويضيف التقرير أن

الحكومات العربية تمكن عدد قليل من النساء المعروفات لشغل مواقع قيادية في الهيكل التنظيمي الحكومي القائم دون توسيع قاعدة التمكين على القطاع الأوسع من النساء" وأوصى واضعو التقرير بوجوب استعمال الكوتا المخصصة للتمثيل النسائي في المؤسسات العامة في جميع الدول العربية كخطوة أولى نحو مساواة أوسع والتي أدت إلى وجود ملحوظ للمرأة في البرلمان العراقي والمغربي والأردني والتونسي.

منهج الدراسة:

يعد هذا البحث من البحوث النظرية المكتبية حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استطلاع البرامج، ولأنظمة والمشاريع التنموية التي استهدفت وتستهدف تمكين المرأة منذ تأسيس المملكة وحتى الرؤية التنموية السعودية 2030.

أولاً: السياسات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة السعودية:

لقد كان ضمن أولويات حكومة المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، الحرص على المرأة وتمكينها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فقد كانت ضمن السياسات الاجتماعية التي اتخذها ملوك المملكة العربية السعودية، فقد بدأت تلك السياسات بوضع حجر الأساس لتعليم المرأة في المجتمع السعودي من خلال القرار التاريخي الصادر في البيان الملكي عن تعليم البنات بتوقيع الملك سعود، وأذاعته المديرية العامة للإذاعة والصحافة يوم الخميس 1379/4/20 هـ 1959م، وتم نشره في صحيفة أم القرى العدد 1790 ، الصادر يوم الجمعة 1379/4/21 هـ ، واحتوى البيان على لهجة كانت حريصة على تطمين الأهالي بأن تعليم البنات سيكون وفقاً للإسلام، وبعيداً عما كان يسمعه البعض عن أنظمة التعليم في البلدان العربية المجاورة، وعليه تم إنشاء مدارس لتعليم البنات بالمملكة، وتأسست الرئاسة العامة لتعليم البنات واعتمدت ميزانية خاصة بها، وبدأ التعليم رسمياً في المدارس الحكومية في عام 1380هـ-1960م، وهكذا أتيح للإناث حق التعليم بعد اعتماده رسمياً من الحكومة.

وبعد عشر سنوات من صدور هذا القرار وتحديداً منذ انطلاق خطط التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية في عهد الملك فيصل رحمة الله صدرت وثيقة (سياسة التعليم) عام 1390هـ كإعلان رسمي من الدولة يفصل الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها مسار النظام التعليمي، كما تأسست مراحل التعليم الأولى للبنات والبنين بمبادرات أهلية متبوعة برعاية وتطوير الدولة في عدد من مدن المملكة العربية السعودية، حيث نجح الملك فيصل رحمة الله في انشاء مدارس لتعليم البنات في العديد من مدن المملكة ولم يجبر أحداً على إلحاق بناتهم للتعليم في المدارس، ولكنه أصر على جعل التعليم متاح لمن أراده، في الوقت عينه، كان الملك فيصل يرى الحاجة لتثقيف شعبه للمفاهيم الإسلامية بخصوص التعليم النسائي، على الرغم من وجود الرفض من قبل عدد من أبناء المجتمع في تلك الفترة حيث كان التوجس والترقب من المجتمع المحافظ بقى قائماً إلى حد معين، حتى عايش الناس عملياً تطبيقات الضوابط الشرعية والأخلاقية لهذا النوع من التعليم فجاء الاطمئنان بعد ذلك. (السدحان، 1433هـ، ص21).

ومع التطورات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتحولت العالمية التي صاحبت العولمة برزت تحديات جديدة لتفعيل مشاركة المرأة لتحل موقعا بارزا ضمن الأولويات التنموية، وأدركت حكومة المملكة أهمية إدراج المرأة في خطط التنمية وتوطين الوظائف، لأن الحكومة السعودية على اقتناع تام بأن زيادة مشاركة المرأة في عمليات التنمية هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المتكاملة وأنها تمثل موردا مهما من الموارد البشرية.

ومن هذا المنطلق أكدت المملكة على الدور التنموي للمرأة، فجاءت خططها بهذا الاقتناع التام بأن المرأة هي نصف المجتمع وهي طاقة كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها والاستفادة منها، وبالإطلاع على خطة التنمية الأولى 1390/1395هـ نجد أن التركيز كان على مجال التعليم وتخرج متعلقات وسد العجز في العمالة النسائية في التعليم، ومقارنة مع الخطط اللاحقة للتنمية نجد أن خطة التنمية الثالثة تعد البداية الفعلية لمرحلة الانطلاق لمسيرة عمل المرأة التنموية، حيث تضمنت أسس ومجالات عمل المرأة

بما لا يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي، وتوعية المرأة بمختلف مجالات العمل المتاحة لها وتشجيعه اعلی المساهمة في تلك الأعمال(وزارة التخطيط، 97 – 25 : 1422)

وهكذا كانت المرأة في كل الخطط التنموية محل اهتمام الدولة، حيث سعت إلى تشجيع النساء على العمل وعززت دورهن في المشاركة في القطاعين الحكومي والخاص، وفتحت منافذ جديدة لدعم النساء في القطاع الخاص، وتوفير الخدمات الاستشارية لهن في مجال العمل، وإجراء الدراسات للأنظمة والتعليمات الخاصة بالمرأة(وزارة التخطيط، 357 – 356 : 1422)

وهذه الخطط وغيرها تأتي متماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة –بما فيها المملكة- على تحقيقها بحلول العام 2015م، والتي أحد أهمها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال عدة مؤشرات أحدها: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. (الأمم المتحدة، 2008).

وهنا عرض لأبرز الأوامر والمراسيم الملكية، والأنظمة والقرارات التي عززت حقوق المرأة خلال الفترة 2011-2019م

- الأمر الملكي الكريم رقم أ/121 وتاريخ 1432/7/2هـ وجاء ضمن أحكامه توسيع دائرة العمل للمرأة في الوزارات والقطاعات الحكومية والأهلية في عدة مجالات منها: المجال التعليمي، والصحي، وفي المدن الصناعية، مع توفير مواصلات وحضانات.
- الأمر الملكي الكريم رقم أ/44 وتاريخ 1434/2/29هـ والذي قضى بتعيين ثلاثين سيدة في مجلس الشورى بما نسبته (20%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس.
- المرسوم الملكي رقم م/28 وتاريخ 1434/5/21هـ والذي قضى بالزامية حصول المرأة على بطاقة الهوية الوطنية بعد أن كان اختيارياً.
- الأمر السامي الكريم رقم 27808 وتاريخ 1438/6/16هـ القاضي بدراسة قضايا العنف الأري، والاجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومدى ملائمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين.

- الأمر السامي الكريم رقم 33322 وتاريخ 1438/7/21هـ الذي أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عن تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.
- الأمر السامي الكريم رقم 905 1439/1/6هـ القاضي أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية- بما فيها إصدار رخص القيادة- للذكور والإناث على حد سواء، والذي يمثل أحد التدابير المتخذة لتعزيز حرية التنقل للمرأة.
- الأمر الملكي الكريم رقم أ/229 بتاريخ 1440/6/18هـ يقضي بتعيين الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود سفيرة لخدام الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية بمرتبة وزير.

4. الآليات التي اعتمدتها الرؤية السعودية 2030 لتمكين المرأة السعودية :

أن لدى المملكة العربية السعودية من المقومات الجغرافية والحضارية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية العديدة التي تمكّنها من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم. ورؤية أي دولة لمستقبلها تنطلق من مكان القوة فيها، وذلك ما انتهجته المملكة العربية السعودية عند بناء رؤية 2030 فمكانتها في العالم الإسلامي ستمكّنها من أداء دورها الريادي كعمق وسند للأمتين العربية والإسلامية، كما ستكون قوتها الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنويع الاقتصاد وتحقيق استدامته. فيما سيمكّنها موقعها الاستراتيجي من أن نكون محورياً لربط القارات الثلاث.

وتعتمد رؤية 2030 على (3) محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق الأهداف وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

تبدأ الرؤية من المجتمع، وإليه تنتهي، ويمثل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لازدهار اقتصادي. ينبثق هذا المحور من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراداه وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، معترّ بهويته الوطنية وفخور بإرثه الثقافي العريق، في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها

مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنیان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكنة.

وفي المحور الثاني الاقتصاد المزدهر، نركّز على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. ونؤمن بتطوير الأدوات الاستثمارية، لإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنوع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين. ومؤمنة بدور التنافسية في رفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، وتركيز الجهود على تخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارات النوعية، وصولاً إلى استغلال الموقع الاستراتيجي الفريد.

ولأن الفاعلية والمسؤولية مفهومان جوهريان تسعى الرؤية لتطبيقهما على جميع المستويات ليكون وطناً طموحاً بإنتاجه ومنجزاته. ولذلك، تركّز في المحور الثالث من الرؤية على القطاع العام، حيث ترسم ملامح الحكومة الفاعلة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وتشجيع ثقافة الأداء لتمكين الموارد والطاقات البشرية، وتبني البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم وأخذ زمام المبادرة في مواجهة التحديات واقتناص الفرص.

وفي كل محور من محاور الرؤية، يوجد عدد من الالتزامات والأهداف، والتي تمثل نموذجاً مما ستعمل على تحقيقه، وتعكس الطموحات بالأرقام. كما سيتم اعتماد الرؤية كمرجعية عند اتخاذ القرارات، للتأكد من مواءمة المشاريع المستقبلية مع ما تضمنته محاور الرؤية وتعزيز العمل على تنفيذها.

وحرصاً على توضيح آليات العمل والخطوات القادمة، فقد تم سرد بعض البرامج التنفيذية التي بدأ العمل عليها في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وبرامج أخرى تمثل نماذج من البرامج التي ستطلق قريباً في سبيل تحقيق أهدافنا والالتزاماتنا، من خلال الإيمان بأن استدامة النجاح لا تكون إلا باستدامة مقومات هذا النجاح،

وهذا ما نأمل أن تحققه رؤية 2030 التي تنبع من عناصر القوة وتنفذ في المحصلة إلى استثمار هذه المقومات بشكل أكثر استدامة بإذن الله.

وعلى مدى سنوات طويلة سعت القيادة السعودية إلى إشراك المرأة السعودية في الحياة العملية، واستطاعت تحقيق عدد من الخطوات الناجحة التي لاقت إشادات عالمية وخلال السنوات الماضية تم إصدار عدد من القرارات التي أسهمت في تعزيز موقعها على خريطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما مكّنها بشكل كبير في تحقيق عدد من الإنجازات العملية والعلمية وذلك من أجل خدمة الوطن.

المرأة في «الشورى» عمل المرأة السعودية في مجلس الشورى يعد نقطة تحول كبيرة في مسيرتها، وبدأت هذه المسيرة عام 2013 عندما أصدر الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - أمرين ملكيين يقضيان بإعادة تشكيل مجلس الشورى وتعيين 30 سيدة تشكلن خمس أعضائه، وينص المرسوم الأول على تخصيص 20 في المائة من مقاعد المجلس للنساء، بينما يتضمن المرسوم الثاني أسماء أعضاء المجلس المعيّنين والبالغ عددهم 150.

وتأتي هذه القرارات أيضا متوافقة مع بعض بنود اتفاقية مؤتمر بكين (1995) والذي أكد على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية وخصوصا في صنع القرار؛ لما له من دور بالغ الأهمية في عملية النهوض بأوضاع المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المجتمعية، والذي أوصى بضرورة وجود قاعدة معلومات عن مؤهلات المرأة لتعيين النساء في المناصب العليا لصنع القرار والمناصب الاستشارية (مركز الأميرة بسملة لشؤون المرأة، 1998، ص 17).

أما في سوق العمل فجاءت القرارات التي أسهمت في مشاركة عمل النساء بشكل أكبر في المملكة كان قرار تأنيث المحال النسائية، الذي ساعد على خفض نسبة البطالة بين فتيات المملكة، حيث بدأ القرار بالعمل بشكل تدريجي وأسهم بشكل كبير في توليد فرص وظيفية مناسبة لخريجات الثانوية.

ولم يتوقف الأمر للمرأة السعودية على العمل في المجال النسائية فقط، فقد خرج جيل جديد من الفتيات اللاتي أسهمن كثيرا في سوق العمل ضمن أعلى الشروط المهنية، فاستطاعت الفتاة الانخراط في الأعمال الإدارية في جميع الجهات التي لا تستطيع المرأة الاستغناء عن خدماتها اليوم، كالمحاكم وكتابة العدل، والبلديات، والاتصالات وغيرها.

ومنذ عام 2013 اقتحمت النساء العمل في المصانع، والآن يعكف المجلس التنسيقي لعمل المرأة في مجلس الغرف السعودية، على مبادرة تنسيق بين الجهات الحكومية وأصحاب المصانع، لتمكين المرأة من فرص العمل وتذليل التحديات التي تواجهها.

وهذه المبادرة تأتي ضمن خمس مبادرات جديدة يجري العمل عليها، لتعزيز عمل المرأة ورفع توصياتها ونتائجها ومخرجاتها للجهات المعنية. وفي قطاع المصارف ارتفعت نسبة السعوديات العاملات بنسبة 52.7 في المائة خلال السنوات العشر الماضية (2007 - 2017)، إذ بلغ عدد السعوديات العاملات في القطاع لعام 2017، نحو 6785 بعد أن كان عددهن 3206 في عام 2007 أي بزيادة 3579 موظفة.

وتطورت مشاركة المرأة المشاركة في التجارة لتسهم بشكل واضح وملاموس في الأعمال التجارية، حيث بلغ عدد السجلات التجارية بأسماء سيدات أكثر من 153 ألف سجل في 2017 وفي إطار تمكين المرأة ودعمها لإنجاز الأعمال المرتبطة بنشاطها التجاري وتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للسيدات، تم إطلاق مركز الأعمال للسيدات الذي يتميز بتطبيق مفهوم الموظفة الشاملة، ضمن بيئة عمل جديدة ومتطورة تعتمد على التقنيات الحديثة التي تسهل الإجراءات وتختصر الوقت على سيدات الأعمال.

وكذلك في التداول ففي فبراير 2017 انتخب مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية «تداول» سارة السحيمي رئيسا للمجلس، وهي المرة الأولى التي تتولى امرأة هذا المنصب منذ تأسيس الشركة في عام 2007 ونجحت المرأة السعودية مع شقيقها الرجل

في تطوير السوق المالية السعودية وانضمامها لمؤشرات الأسواق الناشئة الذي يدعم توسيع قاعدة المستثمرين في السوق المالية وتحسين مستويات السيولة فيها.

5. النتائج التي حققتها الرؤية 2030 لتمكين المرأة السعودية:

في 2016 اعتمدت المملكة "رؤية السعودية 2030" وبرنامج التحول الوطني 2020 التي تعنى بتحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، إلى اقتصاد يتسم بتنوع في مصادر الدخل الاقتصادي، ويعد التركيز على "تمكين المرأة السعودية" واحدًا من البرامج والإصلاحات الرئيسية التي تبنتها رؤية 2030، فيما تتضمن الرؤية أهدافا وسياسات تتناول الجهود المبذولة لتعزيز التحسينات الطموحة في وضع المرأة السعودية وتمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية المنشودة.

إن المملكة العربية السعودية على عتبة التحول الاقتصادي الذي سيفتح الإمكانيات الكاملة لمزاياها التنافسية، ومع خطة رؤية 2030 عام 2016، تسارعت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في السعودية، وتركز هذه المبادرة الطموحة، على تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية بما يتجاوز النفط والغاز، وتشجيع القطاع الخاص ومشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل لشبابها الكبير، حيث إن ما يقرب من 70 في المائة من مواطنيها هم دون سن الثلاثين، وفقًا لرؤية 2030، في السعودية فرص اقتصادية هائلة غير مستغلة ومزيج غني من الموارد الطبيعية، لكن الثروة الحقيقية تكمن في الشعب والمجتمع، وليس هناك شك في أن المرأة ستلعب دورًا محوريًا في المساعدة لفتح هذه الإمكانيات الهائلة، لدى البلاد خريطة طريق واضحة لتحقيق أهدافها وخلق مستقبل مستدام للمملكة العربية السعودية، إن النظرة الاقتصادية الجديدة للمملكة العربية السعودية، والتي تنطوي على أن تصبح السعودية أقل اعتمادًا على عوائد النفط ف"نحن لا نعتمد فقط على النفط لسد احتياجاتنا من الطاقة" وهذه الإشارة من رأس الدولة والإرادة السياسية، تبين الدعوة إلى تشجيع المرأة السعودية على أن تكون ضمن مكونات القوى العاملة ومساوئها بالرجل في الفرص الاقتصادية.

أن تمكين المرأة السعودية في سياق رؤية 2030 ذات الوجه الاقتصادي، فرصة عظيمة لتمكين المرأة السعودية من خلال التعليم وبناء القدرات وتوفير البيئة الممكنة لها، إن النهج الجديد في رؤية 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020، وبرنامج التوازن المالي. حيث يتم التشديد على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة السعودية في سوق العمل، ووفقاً للإحصاءات الرسمية فإن عدد النساء العاملات في القطاع الخاص يعد رقماً متدنياً جداً مقارنة مع المستويات العالمية للقوى النسوية العاملة في القطاع الخاص، أما البرنامج الوطني التحولي 2020، فيحتوي على 36 هدفاً استراتيجياً تدعم التمكين والاستقلال والاعتماد على الذات لدى المرأة السعودية "المرأة السعودية هي عنصر مهم في قوتنا، سنواصل تطوير المواهب واستثمار طاقاتهم لتمكينهم من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلهم والمساهمة في تطوير مجتمعنا واقتصادنا".

وذكر في نص رؤية 2030 "السعي إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 في المائة إلى 30 في المائة في 2030، مما سيسهم في زيادة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي"، والعمل على تخفيض إجمالي البطالة من 12.7 في المائة إلى 7 في المائة، ومن المؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في السعودية ستكون "قوة دافعة" وأساسية لتحقيق التحول الاقتصادي المأمول، وتسعى السعودية من خلال برنامج التحول الوطني إلى تعزيز دور القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات مع القطاع العام وتعظيم المحتوى المحلي مما سيساهم في خلق فرص وظيفية للرجال والنساء على حد سواء.

أهمية التعليم في تمكين المرأة السعودية: يلعب التعليم دوراً مهماً في التمكين للمرأة السعودية ويشمل ذلك كلا من: التمكين الفكري والاقتصادي على حد سواء، إن تعليم المرأة السعودية يساهم في بناء الأسرة وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقود خطة رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030، إلى دعم المرأة السعودية في مجالات تعليمية حديثة مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، إضافة إلى اعترافها بإمكانيات المرأة السعودية لتعزيز القوى العاملة المحلية، وتهدف رؤية 2030 إلى تعزيز بيئة تعليمية للمرأة السعودية بحيث تتوافق مع متطلبات سوق العمل المتطور، حتى يتسنى للمرأة

السعودية أن تكون شريكا في النجاح الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، وتحصل الكثير من النساء السعوديات على درجات علمية متقدمة، سواء في التعليم الجامعي المحلي أو في دول الابتعاث في دول العالم المتقدمة.

دور السياسات الاجتماعية في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة:

للسياسات الاجتماعية دور كبير في تشجيع النساء على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاندماج في سوق العمل، بمعنى أن تركز السياسات المعنية بتمكين المرأة على الاستثمار أولا في تعليم المرأة النوعي وخصوصا المعتمدة على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لدعم التطوير التكنولوجي والإبداع، وهناك عدد من أدوات السياسة والإجراءات والحوافز لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، بما في ذلك سيدات الأعمال، على سبيل المثال، مساعدة رائدات الأعمال في تحديد واستغلال أسواق جديدة سواء المحلية أو العالمية، وتهتم رؤية 2030 بالتركيز على تقوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال باعتبارها مكونًا مهمًا يعتمد عليه التوجه الاقتصادي الجديد المعتمد على التطوير والابتكار.

أن من بين السياسات الهامة التي تدعم مشاركة المرأة وتمكينها ، هو إعطاء مساحة وحرية للمرأة في التنقل: صدر المرسوم الملكي التاريخي في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، في سبتمبر 2017، بتمكين المرأة السعودية من قيادة السيارة، وفي 24 من شهر يونيو 2018، بدأت المرأة السعودية في ممارسة حقها في حرية التنقل وقيادة السيارة، إن السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة في حد ذاته ليس فقط تغييرا رمزيا وإنما يهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول على الفرص الاقتصادية المتساوية، وبالتالي زيادة أعداد القوى العاملة النسوية وزيادة الإنتاجية المرتبطة بالأعمال، كما أن 34 في المائة من النساء السعوديات اللاتي يرغبن في العمل عاطلات، وإن 86 في المائة من الذين يتلقون إعانات البطالة هن من النساء، إن قيادة المرأة للسيارة هي إزالة كافة الحواجز التي تمنع المرأة السعودية من أن تبرز ذاتها في النهضة الاقتصادية.

وستتمكن المرأة في السعودية من الوصول إلى عملها بنفسها، إضافة إلى توفير الأعباء المالية التي كانت تدفعها لاستخدام سائق خاص، وبحسب الإحصاءات فإن نحو 1,3 مليون سائق أجنبي عملوا كسائقين خاصين في عام 2017م وبالتالي استنزاف مالي هائل، من خلال التحويلات المالية التي تصل إلى أربع مليارات دولار تضيق على الاقتصاد السعودي في دعم الخدمات والصناعة.

أن المرأة السعودية يمكن النظر لها كقوة عاملة واعدة: حالياً تشكل النساء في السعودية نحو 20 في المائة فقط من القوى العاملة، وتهدف رؤية السعودية 2030 إلى زيادة هذه النسبة من 22 في المائة إلى 30 في المائة وتتخذ الحكومة السعودية خطوات واضحة وجريئة لتحقيق هذا الهدف، سوف تسمح القوانين الجديدة في السعودية، للنساء بالبدء في أعمالهن الخاصة، ففي عام 2016 كان عدد النساء السعوديات اللاتي تخرجن من الجامعة نحو 105494 خريجة، مقابل 98210 خريجين! ومع ذلك فإن زيادة عدد الخريجات ترجم إلى زيادة في عدد العاطلات عن العمل،

وللقطاع الخاص دور مهم في خلق فرص العمل للمرأة السعودية وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، وذلك من خلال استيعاب العدد الكبير والمتزايد من السعوديات في سوق العمل، بحيث تبرز ضرورة تحسين فرص تنظيم الأعمال وذلك من خلال إزالة الحواجز القائمة على أساس الجنس (ذكر أو أنثى)، ومن المأمول أن تلعب المرأة السعودية دوراً هاماً في إنعاش قطاع الأعمال والاستثمار وإدارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وعلى الجانب الآخر نشير إلى الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة وتمكين المرأة: حيث تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن بينها المملكة العربية السعودية، أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومن بينها الهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، والذي يعنى بإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة، وهو ليس مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، بل إنه ضروري أيضاً للتعجيل بالتنمية المستدامة، ولقد ثبت مراراً وتكراراً أن تمكين النساء والفتيات له تأثير مضاعف، ويساعد على زيادة النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، وكخطوة هامة فإن خطة 2030، تقرر بضرورة ضمان تمكين الفرص

الاقتصادية للقوى العاملة النسوية، وما يترتب على ذلك من ضرورة القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية على أساس الجنس (ذكر أو أنثى) وتشجيع التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الصعوبات والمعوقات التي تعيق تفعيل دور المرأة:

تفعيل دور المرأة هو تنمية قدرتها المادية والثقافية والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي وإعدادها إعداداً مهنياً وتوفير فرص العمل لها والخدمات الصحية والخدمات المساعدة الأخرى التي تخفف عنها الأعباء المنزلية ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهمية مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار (أبو حمدان، 2014، ص316) ويتطلب إدماج المرأة في عملية الإنتاج توفير الظروف المناسبة ومعالجة الصعوبات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في عملية التنمية ومن هذه الصعوبات:

1- الصعوبات الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد والزواج المبكر.

2- صعوبات الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة.

3- صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج.

4- تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار.

والمرأة في الوطن العربي والإسلامي هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية رغم الحاجة الماسة إلى إشراكها في خطط وعمليات التنمية وإدماجها في مشاريعها التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل.

و المرأة في المملكة العربية السعودية واجهتها بعض المعوقات الاجتماعية والثقافية التي كانت تحد من تمكينها، إلا أن السياسات الاجتماعية لحكومة المملكة العربية السعودية التي استهدفت تمكين المرأة والتي راعت تطبيق الشريعة الإسلامية

وخصوصية المجتمع السعودي، والتدرج في عمليات التمكين بداية من افتتاح المدارس الخاصة بالبنات وانتهاءً بالأنظمة والتشريعات التي تزامنت مع الرؤية الوطنية 2033.

حيث أظهرت إحصائيات لوزارة العمل السعودية ارتفاع نسبة دخول المرأة سوق العمل بكافة أشكاله وبرزت مشاركتها في عدة أنشطة اقتصادية تنموية، حتى وصلت لمرحلة الإنتاجية في كثير من الاقتصاديات إلى ما يزيد عن 50 %، وعلى الرغم من أهمية مشاركة المرأة في التنمية إلا أن دخلها اعتبر دخلاً إضافياً للعائلة من أجل تحسين وضع العائلة المادي، ونظراً لاختلاف تطور الاقتصاد والتنمية في مناطق أخرى من العالم فقد انعكس ذلك على مشاركة المرأة السعودية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبزيادة نسبة التعليم وارتفاع أعداد الخريجات من الجامعات ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في التنمية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود وحصول المرأة على نسبة عالية من التمكين والنجاح للمرأة في المجتمع السعودي إلا أننا لا ننكر أن هناك بعض المعوقات الاجتماعية والثقافية التي من شأنه أن تقاوم من نسبة المشاركة لدى المرأة في المجتمع السعودي.

نتائج الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج الهامة أبرزها ما يلي :

أن هنالك سياسات اجتماعية متكاملة، ومتدرجة من حيث التشريع والتطبيق تقوم بها في المملكة العربية السعودية لتمكين المرأة السعودية في المجتمع السعودي. وتتضح من خلال:

- إن المملكة العربية السعودية أولت المرأة السعودية اهتماماً كبيراً من طلبة في ذلك من خلال تعاليم الدين الإسلامي الحنيف اتضح ذلك من خلال الإجراءات التي استهدفت افتتاح مدارس البنات في عهد الملك سعود، ثم افتتاح المدارس في عهد الملك فيصل رحمها الله .

- كما استهدفت الخطط التنموية السعودية من الخطة التنموية الاولى وحتى الخطة التنموية العاشرة، تمكين المرأة السعودية من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب والابتعاث، وخلق فرص وظيفة للمرأة السعودية ودعم وتعزيز مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية.
- ثم جاءت الرؤية الوطنية 2030 لتقدم العديد من البرامج اللوائح والأنظمة التي أسهمت بشكل كبير في تمكين المرأة السعودية .
- أن وضع المرأة ومكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم التي وصل إليها المجتمع ومن هنا يصبح استثمار طاقاتها المهدرة أحد الضرورات التي يجب تحقيقها، وهذا ما تفسره نظرية رأس المال البشري حيث أن واقع تمكين المرأة السعودية له أبعاد أساسية تدور حولها هذه النظرية وهي العلاقة الجوهرية بين العوامل الاجتماعية والتمكين، ودور المرأة نفسها في تحديد موقعها منه.
- اعتمدت الرؤية السعودية 2030 على عدد من الآليات لتمكين المرأة السعودية، أبرزها اصدار القرارات والأنظمة الهادف لتمكين المرأة وسرعة تطبيقها ويتضح ذلك من خلال الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020 فقد جاء في -البعد السادس-تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته وذلك برفع معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات (فوق سن 15 سنة) من 17% إلى 25% من خلال رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل عبر حملات إعلامية تسلط الضوء على قدوات وقصص نجاح ومهن مختلفة يحتذى بها عن طريق وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، والتوطين النسائي وذلك بإزالة التحديات والعوائق وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة في انخراط المرأة في سوق العمل، توفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات لتسهيل انخراطهن في سوق العمل، التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية لتحسين مهارتهن وتجهيزهن للمناصب القيادية، دعم وتسهيل نقل المرأة عبر معالجة تحدي

- المواصلات والتنقل من وإلى مكان العمل، تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي بهدف تحقيق التوازن بين الجنسين عبر زيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في جميع القطاعات الحكومية التابعة لنظام الخدمة المدنية على جميع المستويات الوظيفية من خلال تقلد المناصب الوظيفية القيادية.
1. أن الرؤية 2030 حققت الكثير من النجاحات في مجال تمكين المرأة السعودية أبرزها ما يلي:
 2. تقلد المرأة مناصب مهمة كنائب وزير ومدير جامعة ورئيس لمجالس عدد من الشركات، بالإضافة إلى تمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص.
 3. تعيين صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفيرة لخدام الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية.
 4. في إطار تعزيز حرية التنقل للمرأة صدر أمر سامي قضى باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء.
 5. رفع ترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمية، حيث أن هناك 31 برنامجاً يتطلب مشاركة المرأة.
 6. التركيز على تمكين المرأة في القطاع العام عبر إنشاء وكالة تمكين المرأة والتي تندرج تحتها مبادرة تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي.
 7. تم التوسع في تجربة عمل المرأة في القطاع العسكري بوزارة الداخلية بعد أن أثبتت كفاءتها وجدارتها في قطاع مكافحة المخدرات والمديرية العامة للسجون وذلك بفتح باب القبول لهن في قطاعات مختلفة من وزارة الداخلية وتدريبهن على المهام العسكرية والمدنية التابعة للوزارة من حرس الحدود والجمارك والجوازات، إيماناً من وزارة الداخلية بأن جميع القطاعات منظومة واحدة وأن الاستفادة من الخبرات واجب وطني.
 8. منح المحاميات رخصة توثيق وتعيينهن موثقات أسوة بزملائهن المحامين في التوثيق على نفس النظام، وذلك في إطار سعي وزارة العدل إلى الرقي بخدمات

التوثيق العدلية في المملكة، وتمكين الجميع من الاستفادة منها، وتسهيل وتيسير الإجراءات على الأفراد والمؤسسات والشركات، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص.

أن هناك عدد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية والتي تتمثل في التالي :

- تواجه المرأة السعودية بعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالعادات والتقاليد التي تركز القيم الذكورية في عملية التنشئة الاجتماعية التي ترى أن المرأة والرجل غير متساويين وبالتالي فلكل منهما مجاله وأن الرجل لديه القدرة والكفاءة أكثر من المرأة التي ينظر لها بأنها أقل كفاءة وأن مسؤولياتها تنحصر فقط في الرعاية الأسرية.
- وهذا ما تفسره نظرية الصراع القيمي من حيث أسباب تباين مستويات تمكين المرأة في ضوء تصارع قيمتين احدهما يفرضها نمط الحياة التقليدية للمرأة والذي يترتب عليه تحجيم دورها بالبقاء في المنزل ورعاية شؤون الأسرة وتهميش دورها في العملية التنموية، أما القيمة الأخرى نمط جديد الذي تسعى الحكومة من خلال خططها التنموية على تفعيل دور المرأة في الحياة الاجتماعية وتنمية معارفها ومهارتها وقدراتها والاهتمام بتعليمها وتأهيلها للاندماج بسوق العمل كي تحظى بفرص متكافئة مع الرجل، ويمكن القول أن التباين في مستويات تمكين المرأة السعودية سيظل قائم بالقدر الذي يبقى فيه الصراع القيمي بين القيمتين السابقتين.
- غياب الوعي المجتمعي بدور المرأة وضرورة مشاركتها في العملية التنموية.
- ومن خلال نظرية التحيز ضد القيادات النسائية والناج عن عدم انسجام الأدوار والنظر إلى الواقع الاجتماعي نجد أنه من الشائع جدا تنميط دور المرأة بناء على الصور النمطية عن النساء بشكل عام، فغالبا ما توصف النساء بأنهن غير قادرات على تحمل المهام الصعبة، وأنهن أكثر تعقيدا، غير قادرات على اتخاذ القرار، مزاجيات ويؤثرن الجوانب الإنسانية والشخصية على سير

العمل، وناقصات عقل ودين بناءً على بعض التفسيرات الدينية التي تسيء إلى النص الشرعي وتحمله ما لا يتحمل، ومما يزيد من قوة هذه الأوصاف النمطية انعكاس الأوضاع الاجتماعية في المجتمع السعودي وتأثيرها في شخصية المرأة نفسها، ومن ثم تصبح صفات الدور في التنمية أكثر تماشياً مع صفات الدور الجندري للرجل، حيث اتساع صلاحياته، وحرية حركته في الحياة العامة، والاعتبار الثقافي للذكورة كمبرر كافٍ وأولي للملائمة الرجل للقيام بالأدوار القيادية في مجال العمل، ما ينتج عنه بطبيعة الحال أحد أهم معوقات وصول المرأة إلى المناصب القيادية.

- غياب الوعي لدى المرأة نفسها وعدم اقبال البعض منهن على العمل والمشاركة في تنمية المجتمع وذلك إما لإرضاء أسرته أو عدم ثقته بنفسها وقدرتها أو الخشية من أن لا يتقدم أحد للزواج منها أو نظرة المجتمع المحيط بها.
- وهنا تجدر الإشارة لنظرية الدور الاجتماعي التي ترى أنه كلما زاد الضغط الاجتماعي الواقع على المرأة وتمكينها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكلما انخفضت درجة استجابة البعض منهن لجهود الدولة في التمكين، ويمكن القول أن الانخفاض النسبي في المكانة الاجتماعية والأدوار المترتبة عليها ربما يبرر قلة اهتمامهن بالمشاركة في العملية التنموية إلا من خلال أعمال معينة كالتدريس مثلاً، على اعتبار أنهن أقل عرضة للنقد الاجتماعي والضغوط الاجتماعية التي قد تقع على غيرهن من النساء اللاتي يحرصن على الاستفادة من الجهود المبذولة من قبل الدولة وخططها التنموية.

لا تزال اللوائح التنظيمية لعمل المرأة تعاني من القصور والتي تصل في بعض الأحيان غياب القوانين لمنح المرأة بعض من حقوقها. فعملية تمكين المرأة عملية طويلة الأمد وتواجهها تحديات وعقبات كثيرة تحتاج إلى جهود كبيرة في المراحل المقبلة على أن يكون للمجتمع دور بارز فيها خصوصاً مع استعداد الحكومة السعودية لدعم تمكين المرأة السعودية في كافة المجالات.

التوصيات:

- العمل على تعزيز الوعي المجتمعي لتحسين صورة المرأة في المجتمع وتوضيح دورها في التنمية خاصة مع تزايد أعداد الإناث في السعودية من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المختلفة.
- العمل على تعديل صورة المرأة أمام نفسها وتوعيتها بحقوقها ودورها في التنمية وتعزيز ثقمتها وقدرتها على المشاركة في تنمية المجتمع وفي صنع القرار في نشاطات المجتمع المختلفة.
- ضرورة إبراز النماذج النسائية الرائدة المشاركة في التنمية في الواقع المعاصر ليكون قدوة لأفراد المجتمع بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة.
- إيجاد مؤسسات مختصة من شأنها الإسهام في إعداد كوادر نسائية متخصصة في جميع المجالات التنموية.
- إجراء دراسات ميدانية عن واقع تمكين المرأة السعودية في مختلف القطاعات على كافة مناطق المملكة العربية السعودية.
- التركيز على أهمية دعم القيادات السياسية في حصول المرأة على حقوقها لما له من أثر على أحداث التغيير الاجتماعي وبالتالي تحسين أوضاع المرأة وظروفها وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع.

❖ المراجع العربية:

1. بوري، عبد الهادي. (2016). سياسات الحماية الاجتماعية: دراسة حالة سياسات الضمان الاجتماعي في الجزائر، جامعة د. الطاهر مولاي، الجزائر.
2. كاظم، نائر رحيم. (2016). معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية، جامعة القادسية، العراق.
3. صالح، عبد العليم محمد عبد الكريم. (2016). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي: قراءة مغايرة للعلاقات السببية بين الظواهر، جامعة آب، الجمهورية اليمنية.

4. أبو رية، مها عزت محمد. (2015). دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية، الانتخابات البلدية 2015 أنموذجاً، مجلة الشؤون الاجتماعية | العدد 136، شتاء 2017 السنة 34، الإمارات العربية المتحدة.
5. الحلبي، انتصار صالح احمد. (2015). وعي المرأة السعودية بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسه على مسؤوليتها الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
6. حمزة، أحمد ابراهيم. (2015). السياسة الاجتماعية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.
7. التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2014). العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازمة اتخاذها للتغلب على هذه التحديات، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون.
8. دفع الله، إحسان الشيخ عمر. (2014م). دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية: دراسة تحليلية للمرأة بولاية الخرطوم "1956 وحتى 2010م"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
9. الغامدي، فوزية سعيد. (2014). معوقات وصول المرأة السعودية إلى المناصب القيادية في القطاع العام: دراسة ميدانية على عينة من موظفات جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.
10. العبدالكريم، خلود. (2014). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافياً واجتماعياً وقانونياً، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد السادس والثلاثون، جمهورية مصر العربية.
11. محمود، هدى وآخرون. (2014). تمكين المرأة سياسياً، مركز هي للسياسات العامة، مصر.
12. وثيقة واقع النوع الاجتماعي في تونس (2014). بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية، تونس

13. سعادة، لونا وآخرون. (2014). المشاركة السياسية للمرأة والتنوع، المجلد الثالث من مجموعة معا من أجل بناء ليبيا أفضل؟ وجهات نظر الرجال والنساء حول المشاركة السياسية للمرأة، ليبيا.
14. جامعة الدول العربية ومؤسسات اقليمية أخرى. (2013). تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير، إعلان القاهرة، المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، (برنامج المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014).
15. العامري، صالحة سهيل. (2013م). دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية. جامعة الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة.
16. الكندري، يعقوب وآخرون. (2013). قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، مملكة البحرين.
17. زايد، أحمد وآخرون. (2013). السياسات الاجتماعية: السياق والمفهوم والتنفيذ دراسة لبعض التجارب الدولية (ماليزيا والنرويج وكندا)، سلسلة الدراسات الاجتماعية، مملكة البحرين.
18. السدحان، عبدالله بن ناصر (1433هـ) مقاومة التغير في المجتمع السعودي "افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً"- مركز باحثات لدراسة المرأة- المملكة العربية السعودية.
19. العزاوي، نادية كاظم عنون. (2012). تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، جامعة القاهرة.
20. دراسة عبيد، آمال محمد الحسن. (2012). تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة، نموذج كلية المجتمع جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة شندي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
21. الفايز، ميسون. (2011). الموارد البشرية النسائية السعودية نحو إطار استراتيجي لرؤية مستقبلية للتمكين، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية

- والعلوم الانسانية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثون: الجزء الثاني.
22. الخرشة، أشرف عواد ابراهيم (2010) التمكين السياسي للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة، جامعة القاهرة، مصر.
23. آل صالح، عبدالله مبارك سعيد. (2010). حماية حقوق الإنسان الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
24. بلول، صابر. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، جامعة دمشق، سوريا.
25. الامم المتحدة. (2008). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني.
26. السروجي، طلعت مصطفى وآخرون. (2007). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، دار الفكر العربي، القاهرة.
27. عيتاني، هالة سوبرة وآخرون، (2006). دراسة مسحية لأنشطة وبرامج تمكين المرأة في المجال السياسي في لبنان الفترة الواقعة بين 1995-2005م، منظمة المرأة العربية، لبنان.
28. داغي، علي محي الدين القره. (2006). المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية : دراسة في الفقه والفكر السياسي الإسلامي، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بحث مقدم للدورة السادسة عشرة للمجلس، اسطنبول.
29. البكر، فوزية. (2005م). المرأة السعودية والعمل والتعليم: تحديات مطروحة، منتدى وورش عمل "المرأة والألفية" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 17- 19 ديسمبر) مقر الأمم المتحدة، الرياض.
30. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2005) تقرير التنمية الإنسانية العربية.
31. جمعة، أحمد خليل. (2005) بيعة النساء في القرآن الكريم والسيرة النبوية، اليمامة للطباعة والنشر، بيروت.

32. ثابت، نشوى توفيق. (2004). تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة.
33. علي، ماهر ابو المعاطي. (2003). التخطيط الاجتماعي ونماذج من السياسة الاجتماعية في الدول الخليجية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة
34. المهدي، محمد محمود. (2001). ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
35. الأفندي، عبلة-عويس، منى. (1994). التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة.
36. أحمد، كمال أحمد. (1970). السياسة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

المراجع الأجنبية:

1. ArfanLatif (2015), Female Political Participation in South Asia: a Case Study of Pakistan, University of the Punjab, Lahore.
2. Lian, Sang Hnin. (2015). Gender Gap and Women's Political Participation in Burma/Myanmar, Mahidol University, Thailand.
3. Clayton, Amanda. (2014). Women's Political Engagement Under Quota-Mandated Female Representation: Evidence From a Randomized Policy Experiment, Otto Suhr Institute of Political Science, Free University of Berlin, Ihnestr
4. Dababneh, AbeerBashier. (2012). Jordanian Women's Political Participation: Legislative Status and Structural Challenges, European Journal of Social Sciences ISSN 1450-2267 Vol.27 No.2 (2012), pp. 213-221.

5. Akandle, Abdul-Rahman,B, (2007), The Evolution of Women In Middle Eastern Politics: Opportunities For: WOMEN In Parliament, Unpublished Master Thesis, The Fletcher School, USA.
6. Arab Development Report (2005), Women's Political Participation Increasing But Still Limited, USA : UN.
7. Alexandra, Christele. (2004). The Place of Women The Political Sphere: A Comparative Study of Cameroon and South Africa, Faculty of Law of The University of The Western Cape, South Africa.